المصطلح اللساني العربي بين التوليد والتوحيد 2/2

د. يوسف مقران[1]

مقدمة

إنّ البحث المصطلحي العربي لم يَدنُ من القضايا الجوهريّة التي كان من المنتظَر أن يرتادها، وكان من أهمّ القضايا التي تمحور البحثُ حولها قضيّة التوحيد المصطلحي. ثمّ إنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة مِن تحقيق التّوحيد المصطلحي هو حلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل وبلوغ وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني. كما أنّ خلق روابط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد، أو الفكرة الواحِدة، ويؤمّن توصيل المفاهيم أيضاً. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهمّ التوحيدي وهذا الهدف التواصلي والتفهيمي بدورهما إلى ما يُعادِل لازمة القصيدة التي تتردّد على مَدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هَوس انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ *الميل المفرِط إلى التأصيل*. وعلى الرغم من هذا كلّه فقدْ كان مِن بين المساعي الحميدة التي كتبَ للدّرس المصطلحي أن يرصدها لصالح *الخطاب اللّساني*، التّوليد المصطلحي والتّوحيد المصطلحي؛ حيث ارتأينا تدارسهما في هذا المقال الذي يُنهى إليه شأن التكهّن المشروع والمشروعي بناءً على المعطيات السّالِفة التي عرضناها في مقالاتٍ سابِقة[2]. ذلك أنّ التوقّع مِن شأنه أن ينطلق من الواقع ويراقِب التطوّر ويبيِّن الطريق الموصِل إلى ذلك. ولا سيما إذا تعرّضنا للجرد مِن باب التّهيئة اللّغوية المفتوحة على نفسها وعلى غيرها مِن الاهتمامات. بل إنّ المساعي تتجاوز مجرّد التكهّنات القطريّة إلى إعمال التوقّع على المستوى العالمي لفائدة اللّغات تحت تسمياتٍ شتّى كـ (écologie mondiale des langues)؛ ما يعني *البيئة الصحيّة العالميّة للّغات*[3]، كما يدلّ عليه

1- أستاذ محاضر المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة - الجزائر

2 - يُنظَر على سبيل المثال: يوسف مقران، واقع حال البحث المصطلحي: المجال العربي أنموذجاً، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع.14، الجزائر، 2011، (ص.195 - 252).

3 - Jean-Claude Guédon, Vers une nouvelle écologie mondiale des langues, Revue Les Cahiers du Rifal, n° 24, (p.50-54).

الكتاب المرجع في هذا الموضوع[1] ، وصاحبه لويس جان كالفي الذي يضع المفهوم جليّاً في إطاره الصّحيح وهو اللّسانيات الاجتماعيّة[2].

وقد تطرقنا في الجزء الأول من هذا البحث (المنشور بالعدد 2-3 من مصطلحيات) إلى قضايا توليد المصطلح اللساني، وسنشرع بإذن الله في تناول قضايا توحيد هذا المصطلح.

2 التوحيد المصطلحي:

إنّ مِن بين النتائج التي أسفر عنها المظهر الأوّل المعايَن على مستوى واقِع الدرس اللّساني العربي (ظاهِرة التكرار والاجترار) هو التخمة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحات اللّسانيّة) والفوضى المصطلحية (نسبةً إلى واضِعي المصطلحات) والطفرة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحيات). ولهذا كان من الطبيعي أن تحصل هناك ردّةُ فعلٍ تابِعة ومستاءة من ذلك التكرار، مهما كانت دواعيه. في الواقِع يُعدّ التوحيد المُصطلحي النتيجَة المباشِرة لذلك كلّه وردّة فعل المنتظَرة. فكان أحد هموم المجامِع اللّغويّة أن تحقّق التوحيد المصطلحي لعلّه يحلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل ويحقّق وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني[3]. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهدف بدوره - وهو المبرِّر هناك - إلى ما يُعادِل اللاّزمة التي تتردد على مَدى ، بل هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة ك الميل المفرِط إلى التأصيل، وإن كان ذلك الميل مفسَّراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمَل على المولَّد؛ ذلك ما نجده واضِحاً لدى عبد الرحمن الحاج صالح حيث لا يزال يعاتِب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهلُ المفاهيم بسبق الوضع، بينما كان عليهم أن يبحثوا في التراث ويعيدوا استعمال الموجود[4]: ذلك هو أحد مفاهيم التأصيل الذي يستلزم القيام بـ مسحٍ شاملٍ لتدارك الزمن الضائع بدلَ الهرولة نحو أسوأ اختيار، كما يقترح عبد الرحمن الحاجّ صالح. وذلك أنّه مِن الخطأ أن يعتقِد المرء أنّ ضرورة التّوحيد تقوم على حقيقة الإستقرار الذي لابدّ أنّ المصطلح اللّساني قد عرفه وعلى كمال العمل الوصفي الذي يقوم به اللّسانيون

---

[1] - L.-J. Calvet, Pour une écologie des langues du monde, Ed. Plon, Paris, 1999.

[2] -Nadège Lechevrel, Structuralisme et complexités : de la sociolinguistique à l'écologie des langues, in Colloque international « pour une épistémologie de la sociolinguistique »: ARSER, Laboratoire Dipralang- EA 739, (Université Montpellier III), 10-12 décembre 2009, IUFM de Montpellier.

[3]- محمّد علي الزركان، الجُهودُ اللّغويّةُ في المُصطلح العِلميّ الحديث: دراسة، دمشق: 1998، مَنشورات اتّحاد الكتّاب العرب.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص09 – 29).

مِن جهتهم[1] . فالتّوحيد ليس غاية في ذاتها، وذلك على الرّغم مِن كونه يتعلّق بالمصطلح، وهو ما تمثّله تسمية (التوحيد المصطلحي) وعلى الرغم من كون غايات المصطلحيات الأساسيّة تكمن ـ كما يلخّصها كلٌّ مِن علي القاسمي ودانيال غواديك في: 1. صياغة المبادئ التي تحكم وضع المصطلحات الجديدة، 2. توحيد المصطلحات وتقييسها، 3. توثيق المصطلحات ونشرها في شكل معاجم متخصصة[2]. فعلى الرغم من ذلك كلّه فينبغي تفسير أهميّة التوحيد بالنسبة للخطاب اللّساني من حيث تناول دواعيه وأهدافه. وننبّه قبل التعرّض للدواعي إلى أنّ محمود فهمي حجازي أدرج باب التوحيد المصطلحي ضمن آفاق المستقبل[3].

1.2 دواعي التوحيد المصطلحي:

إنّ مِن الدّواعي ما يُحفّز على العمل ويستدعي تقبّل الوضع. كأنّ التوحيد المصطلحي هو ما يُفرِز دواعيه الخاصّة. وهو ما تختصّ به المصطلحات ذاتيا. مِن ذلك ما يتعلّق بالعالَم العربي ووضع الخطاب اللّساني فيها:

- أحاديّة التسمية والمفهوم
- هوس التّأصيل
- تأسيس مرجعيّة لسانيّة عربيّة

1.1.2 أُحاديّة التسمية والمفهوم:

إنّ المصطلحيات الكلاسيكيّة (TGT) في صيغتِها الأوّليّة الدوليّة والمؤسّساتيّة، كرّست *أحاديّة التسمية والمفهوم* بصورة مؤصّلة كخلفيّة نظريّة ومنهجيّة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين للميلاد؛ وقصدتها هدفاً مَذهبياً لا مَحيدَ عنه. لذا صدرت تلك المصطلحيات ـ خِدمةً لهذا الغرض المثالي وكما سنرى أدناه ـ عن المقاربة المفهوميّة

---

1 -Henri Mitterand, La nomenclature grammaticale (version 1975), Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.90-99), p.90-91.

2- يُنظَر: علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة والعناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، اللّسان العربي، ع.30، مَكتَب تنسيق التّعريب، الرباط، 1988، ص81 – 96. وكذلك: Daniel Gouadec, Terminologie : constitution des données, Ed. AFNOR, Coll. AFNOR Gestion, Paris, 1990, p.04.

3- محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، اللّسان العربي، ع.47، 1999، ص48 – 50.

(Approche onomasiologique) منهجاً للتحليل المصطلحي. وسار على مقاصدها فئة من الباحثين المصطلحيين إلى غاية الثمانينيات. لقد طغى هذا المنحى المتعالي المعرفي (La visée transcendantale) والمنغرس بعمق في تربة تلكم المصطلحيات حتّى كاد أن يكون مِن اليقينيات. ذلك أنّ بعض المصطلحيين لا يتردّدون في تعداد خصائص بعيدة المَنَال لا تمتّ بأدنى صلةٍ إلى الطابع اللّساني ولا الدّليل اللّغويّ، ويلفّون ذلك بتسمياتٍ كـ *قواعِد الضبط المصطلحي*، يظنّون بذلك قيام (علم المصطلح)؛ كما جاء عند ألمع المصطلحيين العرب وهي ليلى المسعودي وذلك في صدد إجرائها قِراءة تحليليّة للعمل الجبّار الذي أسهم في إعداده ثلّةٌ من الباحثين في مجالات اللّسانيات وهو معجم *اللّسانيّات المُوحَّد* ـ حيث نشهد تمدّد حياة ذلك المنحى في العالَم العربي إلى غاية التّسعينيات ـ فتورِد ما يأتي: « تنتمي قواعد الضبط المصطلحي إلى أطر نظريّة متعددة وإلى مناهج إجرائية مختلفة تقتضي أحيانا استخدام وسائل تقنية متقدمة [...] أ ـ مبدأ الاتساق الداخلي أو ما يُعرف بدائرية المعنى عند المتخصصين. وما يثير الانتباه في هذا الشأن [معجم اللّسانيّات المُوحَّد] هو الإخلال بهذا المبدأ وعدم اعتباره في بعض الأحيان. فمثلا، مصطلح (générique) يقتضي وجود نظيره (spécifique) و(étique) يتطلب وجود (émique)، و(duratif) يحيل ضمنيا على (statif) و(résultatif)...، و(aspect) يجر حتما إلى (abtionsart) وإلى (telic) و(atelic)...الخ. ولا يوجد في المعجم أثر لـ (spécifique) ولا لـ (émique) ولا لـ (statif) ولا لـ (résultatif) ولا لـ (obtionsart)»[1] إنّ الاستِسلام للمبادئ بهذه الطريقة التي أخذت تظهر مِن فترة متأخِّرة، لا يقلّ خطورةً من الاعتكاف على تمييز المصطلح عن الكلمات العامّة[2]. مع العلم أنّ هذه الطريقة قد تزامنت مع اطّلاع الباحثين العرب على نتائج بحوث فيستر من جهة وما يصدر من توصيات المنظّمة العالميّة للتّقييس أي *إيزو* = (ISO). وهو السعي الذي لم ينثنِ عنه ولا يزال سائداً إلى أقرب عهد ومفيداً على غرار ما تكشف دراسة لماري كلود لوم حيث قدّمت كيفيّة تصنيف المصطلحات إلى أقسام غير قسم الاسم بناء على معطياتٍ لغويّة هي نتيجة مقاربة تلك المصطلحات بمقابلتها بغيرها من كلمات اللّغة العادية. فالمسايِر والمغايِر للطريقة الأخيرة كلاهما لا يجني نفعاً مهما يحاولا ابتكار بديلٍ إذا اكتفيا بتسليط قواعد من الوجهة التوحيديّة. وهو ما سنرى أنّ بعض الباحثين المصطلحيِّين يقتصِرون عليه مِن وجهة نظر لسانيّة مَزعومة، إلى أن انبرى توجُّهٌ لسانيٌّ

1- ليلى المسعوديّ، ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، اللّسان العربيّ، ص210 – 211.

2 M.-C. L'Homme, Capturing the Lexical Structure in special Subject Field with verbs and Verbal Derivatives, International Journal of Lexicography, n° 16 – v. 4, 2003, (p.403-422).

في الغرب خلال التسعينيات من القرن الماضي طُبِّقت فيه مراجعاتٌ أفادها ثلاثة مصطلحيين تمّت الإشارة إليهم أعلاه أجادوا التّوفيقَ بين ذلك المَنحى المُتعالي والمُنعطَف اللّساني. « يمكن تعريف أحاديّة الدلالة والصورة [monosémie] بالعلاقة الأحادية بين الدال والمدلول»[1]. يتعلّق الأمر في الحقيقة ـ كما يلاحَظ ـ بأحاديّة الدال وواحديّة المدلول أي بالأحادية التي تمسّ التسمية والمفهوم في حالة المصطلحيات (أو الدال والمدلول في اللّغة العامّة). لكن فضّلنا هذا المصطلح (أحاديّة الدلالة) على غيره، لأنّ الدلالة تغنينا عن إعمال الإضافة مرّة بين التسمية والمفهوم وكما يتّضِح من تعريف جاكلين بيكوش، بين الدال والمدلول باعتبار الدلالة هي علاقة الجمع بين الطرفين أو ـ حسب مصطلحيّة دي سوسير ـ « المَجموع الّذي ينتميان إليه »[2]. مع العلم أنّ هذه المشكِلة قائمة حتى في الفرنسية من هنا اقتراح البعض الحديث عن مصطلح monosémie عندما يتعلّق الأمر بالأحاديّة على مستوى الدال وعلى مستوى المدلول[3]. « لقد ظهرت الحاجة الأولى إلى التوحيد والتقييس المصطلحيّين منذ 1930 – 1940 عند الأخصائيين، الفرادى (Ernest (Dresen, URSS, E. Wüster en Autriche أو الجماعيين (Commission Electrothecnique International, Commission de la réforme de la chimie organique). يعود الفضل إليهم في تعريف مفهوم التقييس المصطلحي والآليات الاستشاريّة التي يستتبعها تطبيقه. لقد تولّدت من هذه الفكرة مؤسّسات كـ Comité de normalisation [لجنة التقييس] التابعة لـ ISA من حيث انبثقت سنوات فيما بعد 37 Le Comité technique التابعة لـ ISO »[4]. إنّ المصطلحات لا تُفرَض بوساطة ما تستصدره الهيئات الحاكِمة مِن المَراسيم والأوامِر، بقدر ما يُكرِّسها الاستعمال. وقد دفعت هذه الحقيقة بكلّ من ألان ري ولويس غلبير إلى العِناية بعنصر الاستعمال أكثر من أيِّ عهدٍ مضى وحثّا الخطى نحو اختباره[5] ، وإعزاز الدّرس

1 - Jacqueline Picoche, Précis de lexicologie française, Ed. Nathan, Paris, 1977, p.70.

2- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة، ص111.

3 - Henri Béjoint, À propos de la monosémie en terminologie, Meta, vol. 34, n° 3, (p.405-411). عن Monosémie وقاموس غريماس وزميله كورتيس يتحدّث علاوةً على Monosémémie نسبةً إلى أحادية ما أسماه أحادية semème: يُنظَر: Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas, article Monosémie, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette, Paris, 1993, p.235.

4 - P. Auger, La normalisation terminologique et le rôle du spécialiste, in Le rôle du spécialiste dans les travaux de terminologie, p.146.

5 -5 François Gaudin, Quelques mot sur la socioterminologie, Les Cahiers du Rifal, n° 26, p.28.

المصطلحي بمادّة تكميليّة فكانت المصطلحيات الاجتماعيّة التي تدعو إلى تنظيم العمل المؤسّساتي وتطويره - كما اهتمّ جان ديبوا بتسطير إحدى مزاياها[1]

2.1.2 هوس التأصيل:

لقد مرّ علينا أعلاه أنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة أن تُحقّق التّوحيد المصطلحي. وسينتهي بنا المطاف أدناه إلى أنّ الهدف مِن ذلك التوحيد هو حل مشكِلة سوء التفاهم على مستوى التواصل وتحقيق وضوح المفهوم على مستوى العلم المَعني. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهمّ التوحيدي وهذا الهدف التواصلي والتفهيمي[2] بدورهما - وهما مُبرَّران هناك - إلى ما يُعادِل لازمة القصيدة التي تتردّد على مَدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ*الميل المفرِط إلى التأصيل*. ونجد درجة هذا الهوس متباينةً من باحِثٍ إلى آخر، وبين مَن يكتب فيه مباشرةً[3] ومن يوحي به أقسامٌ من الباحثين، وكلٌّ يعلّله حسب تقديره للأشياء وتتفاوت العلل بين المقبول والمرفوض. إذ نجده مفسَّراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمَل على المولَّد. فالمستعمَل الشائع والموجود أفضل من المولَّد الغائب والمنحصِر استعمالُه في زاوية ضيِّقة ومجهولة عادةً والذي لا يعلم حتى واضِعُه ما المصير الذي ينتظِره. ثمّ إنّ ذلك المستعمَل الذي يُوصَّل إلى أن يصبح معروفاً جديرٌ بأن يلتفّ حوله عددٌ كبير من المتعاملين بالمصطلح بحكم تواجده المسبق وتاريخه القديم. ونلاحِظ هنا أنّ التأصيل ليس إحياء القديم - ولا مجرّد الرجوع إلى القديم - لأنّ الإحياء يشمل حتّى المهمَل الذي يدخل هو الآخر في حكم الغائب ويمكن اعتبار التأصيل جزءاً منه. مع العلم أنّ المصطلح القديم يُحيى لِما يُتوسَّم فيه من الغرض الكبير الذي يؤديه في عصرنا. بل إنّ الإحياء يُعمد فيه إلى آلية تحوير المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية وتضمينها المعنى العلمي الجديد. وهذه العلل وهي مجموعة ومتسلسِلة هكذا نجدها واضِحةً لدى عبد الرحمن الحاج صالح الذي لا يزال يعاتِب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهلُ المفاهيم بسبق الوضع؛ بينما كان عليهم أن يبحثوا في التّراث ويعيدوا استعمال الموجود

---

1 - D. Jean & alii, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p.436.

2- نذكر هنا أحد المقالات التي ركّزت على أهميّة التوصيل والتفهيم إلى جانب التوثيق والحوسبة؛ يُنظَر: محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، المترجِم، ع.14، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، وهران، جويلية - ديسمبر 2007، (ص151 - 174).

3- حُسام الدّين كريم زكي، أصول تُراثيّة في عِلم اللُّغة، ط.2، القاهِرة: 1985، مَكتبة الأنجلو المصريّة.

قبل أن تذهب بهم المذاهب وتتشتّت الجهود بحثاً عن المقابلات[1]: ذلك هو أحد مفاهيم التأصيل الذي يستلزم القيام بـ *مسح شاملٍ* لتدارك الزمن الضائع بدلَ الهرولة نحو أسوأ اختيار. كما يقترح الأستاذ الاشتغال على توليد المفاهيم وهو يربط المسألة بضرورة تطوير البحث العلمي. وكذلك يشير إلى هذه النقطة أحدُ المشاركين في ندوة التَرجمة في الوطن العربيّ: نحو إنشاء مؤسّسة عربيّة للتّرجمة (2000)، إذ يقول: « نجد المصطلح العلمي يعود في نَسَبِه نشأةً وتكويناً إلى مركز أو موطن النشاط العلمي الاجتماعي. وحيث توجد مراكز البحث العلمي توجد مراكِز الإنتاج المَعرِفي التي تُبدِع اللّغة أو المصطلح تعبيراً عن نشاطِها الاجتِماعي، وتكون هي موطِن تصدير المعرِفة والفِكر والمصطلح. وتظهر هنا مشكِلة الانفتاح، التلقي والترجمة والقدرة على الاستيعاب والمواكبة، شريطة أن يعرف المجتمع طريقة ومفاتيح النهوض، ومن ثم تكون له معايير الاختيار [2]». وبينما وبينما اقتصر بعضُ الباحِثين على ممارسة التأصيل على المستوى اللّفظي إذ استهدفوا تحليل التسميات واستبدال بعضها بأخرى، توجّه بعضُهم الآخر إلى تأصيل شيئاً من المفاهيم الحديثة المرفقة بتسمياتها المؤثّرة ثقافياً وعلمياً وإعلامياً؛ إمّا عن طريق تعليل مردوديتها آنياً أو عبر استرجاع الجهاز المصطلحي القديم للتّدليل على جدارتها. يشكّل هذا التوجُّه في غالب أبعاده أعراضاً جديرة بتحويلها إلى مجالٍ للفحص والدّراسة. غير أنّ هاجس عبد الرحمن الحاج صالح التأصيلي صار مركّزًا أكثر على رفض التبعيّة للغرب في مجالات الدّرس اللّسانيّ، ثمّ إنّنا بعدما فحصنا هذا الرّفض وجدناه مؤسَّسًا على مبرِّرات أعلن عنها الباحِث منذ أن اضطلع بدور المعرِّف باللّسانيات الحديثة بتحديد رقعته وتحليل مفاهيمه، وهو تحليلٌ يرجع ـ فضلاً عن أسبابٍ أخرى ـ إلى شعوره « وشعور كلّ مَن ألمَّ بشيء مِن هذا الفن بالفراغ المَهول الذي يوجد الآن [بداية السبعينيات] في صلب الدراسات العربيّة المتعلّقة بعلم اللّسان البشريّ العام »[3]؛ ولما اقتفينا ذلك الهاجس اكتشفنا له تبعاتٍ وخلصنا إلى نتيجة تقول إنّ هذا الهاجِس أوقع اللّسانيّ في حتميّة إعادة الاعتبار للتراث إلى درجة الهوس الذي لا يكاد كلُّ مَن عرف قيمة ذلك التراث أن يفرّ منه؛ وهذا لا ينسينا مَن عمل وفقَ مبدأ التراث من أجل صدّ أبواب التحديث[4]. وبفعل هذا الهوس وذاك الهاجِس وجدنا الباحِث جريئًا في أحيانٍ كثيرة في مواقِف انتقاد الأسبقية

1- عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، (ص09 – 29).

2- شوقي جلال محمد، تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ص107 – 108.

108.

3- عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، (ص09 – 34)، ص09.

4- فضّلنا كلمة التحديث على مصطلح (الحداثة) لكون هذه الأخير مشحونة الدلالة، ثمّ إن ما قصدناه أبعد ما يكون عن اتهام الحاج صالح برفض الحداثة، لكنه موقِف العرفان بالتراث وشأنه كقوّة لا تستدعي التفكير في البدائل التحديثيّة التي نحن في غنًى عنها.

المعرفيّة التي تُلحِقها بعض الأقلام بعلماء غربيين لكن من غير أن يغمِّط فضل من اشتهر منهم، بل أحيانًا نلفيه يتعمّد الإشادة بمن يبدو أنّه غُمِّط حقّه ويقوم بدور بعث تراثهم (الغربيّ) أو (الشرقي) في أحسن التعليلات التي يسوقها وبطريقة ملفِتة للانتباه. « [...] أمّا الدراسة العلميّة لهذه الأوضاع فلا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر لأجزاء اللّغة بالنّظر إلى وظائفها فقط، إذ لا بدّ من أن تميّز بين ما هو مرضيّ عنه في هذه اللّغة عند أصحابها الذين تواضعوا عليها (أصحاب العادة الأولى، حسب تعبير الجاحِظ) وبين ما هو مرفوض وإلاّ وقع تخليط فاحش بين النظام والبنية وما هو تحوّل زماني يصاب به فيصيّره إلى نظام آخر غير الأوّل [1]». ثمّ وضع في الهامش من الصفحة نفسها ما نصّه: « نلمِّح بذلك إلى ما أحدثته مدرسة النحو التوليديّ التحويليّ الأمريكيّة من تمثيل لبنية الجملة بتفريع الفروع على شكل شجرة، وصاحبها نوام تشومسكي ». فكذلك على مستوى المصطلحات. فلا يزال يتعقّب مفهوم (الاقتصاد) حتّى يحصّله[2] مفهومًا وتسميةً ويعمد إلى تأصيله في الدرس اللّغويّ العربيّ، إذ يقول: « إنّ اللّغة إذا صارت تُكتَسَب الملَكة فيها بالتلقين إذا اقتصر هذا التلقين على صحّة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلّصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبيّة محضة وعجزت حينئذ أن تعبِّر عمّا تعبِّر عنه لغة التخاطب الحقيقيّة سواء كانت عامة أم لغة أجنبيّة. ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديمًا من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلّم الطبيعيّة إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أُنس كان المتكلّم إلى حذف ما هو غنيٌّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذّات ما يمنح للّغة حيويّتها [3]». ونرشّح من المصطلحات: *حالة الاستئناس* و*عدم الانقباض*. أمّا إدخال فكرة (المجهود العضلي أو الذاكري) فينتابنا الريب أن تكون أصيلة وألاّ يكون الباحِث قد طوّع من خلالها معرفته اللّسانيّة الحديثة لما يتصوّره أنّه من نسج القدماء ووضعهم: فهذا ما يمكن أن يُعتبَر تواجد التسمية في التراث وملازمة. ثمّ يسترسِل في الحديث على هذا المنوال: (فكلّما كان المقام مقام أُنس كان المتكلّم إلى حذف ما هو غنيٌّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذاتِ ما يمنح للّغة حيويّتها). بيد أنّ هذا

1- عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحرير، ضمن بحوثٌ ودراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص64 - 83)، ص67 - 68.

2- هو المصطلح الذي قابل به أحمد الحمو المصطلح الفرنسي (Actualisation). وقد خالفه في ذلك سعدي الزبير في ترجمته الاجتِعال وهو مصطلحٌ جديد وضعه المترجم بينما فضّل أحمد الحمو إعادة استعمال مصطلح ورد في التّراث اللّغويّ العربيّ. يُنظر: أندري مارتيني، مبادئ اللّسانيات العامّة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ت). ص112.

3- عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحري، ص68.

الهوس قد ابتعد ببعض الدارسين إلى حدّ الاستشهاد بالمحدثين لتعزيز آراء القدماء. هذا ما يصنعه إبراهيم أنيس في المجال الصوتي، حيث يستشهد: « ولقد كان للقدماء من علماء العربية بحوثٌ في الأصوات اللّغوية شهد المحدثون الأوروبيين أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم، وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولاسيما في الترتيل القرآنيّ، ولقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية، وإيصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحسّ، دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفاً أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم [1]». فاللّجوء هكذا إلى الغير الذي ينفض الغبار عن الكنز الأصيل (المدفون) لكي نعرف قيمته بعد أن يكون ذلك الغير قد أعمل عليه (التراث) دراسة تقويميّة، هي علامة عربيّة تكاد تكون أصيلة في حدّ ذاتها. في بحثه عن المضامين اللّسانيّة يعمد عبد السلام المسدّي إلى عمليّة أولى تتّصل بالتنزيل المنهجيّ، فهناك: « ـ منهج مستحدث محوره استنطاق التراث العربيّ بصفة شاملة، من موقع المنظور اللّسانيّ، وباستغلال التصوّرات اللّسانيّة المعاصرة لإخصاب التراث، ثمّ لغاية إثراء العلم اللّسانيّ المستحدَث [2]». وعادةً ما يُنزل الباحِثون ذلك التأصيل مَوقعين متباينين متكامِلين، حسب اعتِبار مِعيارَيْن معروفَيْن في مجال التّرجميات، وذلك تبعاً للحدّ الثاني للإشكاليّة التي عرضناها في الفصل الأوّل من الباب الثّاني. والمعياران هما: أوّلاً ـ اعتبار مدى التوافق بين اللّغة المصدر واللّغة الهدف، وثانياً ـ التثبّت من مسألة اطّراد المصطلح. يشير رشيد بن مالك في هذا الباب متحدِّثاً عن المصطلح السيميائي، إلى أنّ « الوقوف عند بعض المصطلحات يرتكِز أساسًا على ضبط مفاهيمها في اللّغة الأصليّة والتحقّق، أوّلاً، من توافقها مع الإحالات الدّلاليّة في اللّغة الهدف، والنّظر، ثانيًا، فيما إذا كان استعمال هذه المصطلحات مطّردًا أم أنّه يشكّل خَرقًا لما هو جارٍ به العمل في البحوث السيميائية الرّاهِنة »[3].

3.1.2 تعرّو المرجعيات:

بخلاف التّأصيل الذي يعوّل على رصد الواقِع وربطه بالماضي، فنيّة التّأسيس تستنِد إلى التوقّع وتعتمِد على الاستشراف الذي يرمي تشكيل مرجعيّة واحِدة. حيث نجِد وراءَ كلّ فعلٍ توحيديٍّ نيّةً مبيَّتةً لتعزيز القوّة الجماعيّة. وهذا للتصدّي لمحدودية تداولات اللّغة العربيّة

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص05.

2- عبد السلام المسدّي، المضامين اللّسانيّة في تراث ابن سينا، ضمن ندوة الفكر العربيّ والثقافة اليونانيّة، ص160 - 161.

3- رشيد بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربيّة الرّاهِنة، مجلة المترجِم، ص123.

الحالية التي تؤثّر سلباً في مخزوناتها الفكريّة وتُضعفها[1]. وقد تكرّست إرادة تأسيس مَرجعيّة لسانيّة عربيّة في غير ما جهة من العالَم العربي حتى برز مِن بين الباحثين العرب مَن تصدّى لتصنيف المرجعيّة الغربيّة بالنسبة لذلك العالَم العربي أوّلاً، إلى ثقافة فرنسيّة ومفرنَسة، وأخرى إنجليزيّة. هذا، حتى غدا مِن شأن المشتغِل في حقل المصطلحيات مستأثِراً بزاوية التوقّع، أن يستفيد مخطّطاً مصمَّماً عن كثبٍ مِن قِبل الفكر الافتراضي والاستِشرافي الذي تولاّه أولئك الباحثون. وذلك على غرار ما أخذ الكاتب التونسي عبد السلام المسدي-في إطار ذلك التصنيف وهذا الفِكر- يقارن داخل اللّغتين (الفرنسيّة والإنجليزيّة) ذهاباً وإياباً ومن إحداهما إلى العربيّة، فاستنتج مثلاً أفضليّة المرجعيّة الفرنسيّة فيما مؤدّاه أنّ: « الحاصِل مِن كلّ ذلك - وبعيداً عن كلّ افتراضات المفاضلة - هو أنّ ذوي المرجعيّة الفرنسيّة مِن أبناء وطننا العربي هم أكثر استيعاباً لمخاض الثقافة المعاصِرة، وذلك بحكم جملة الأسباب التي شرحنا: الأسباب الداخليّة منها المتصلة بثنائية المورد العالمي في أرجاء الوطن العربي، والأسباب الخارجيّة منها المتصلة بعدم التكافؤ العالمي بين الإنجليزية والفرنسية، وهكذا ينجلي لنا كيف أنّ شرائح المثقّفين في بلاد المغرب العربي - لاسيما في مستوى النخب الفكرية التي تتحرّك في دائرة العلوم الإنسانية والاجتماعية وتنخرط في مشروع الرؤية الحضارية - هي اليومَ مستفيدة استفادة مزدوجة ومضاعفة، هي مستفيدة من جهود الإخوة مِن أبناء المشرق عندما يقدّمون ثمرة تمثّلهم للثقافة الأنجلوسكسونية بفرعيها الأوربي والأمريكي، ومستفيدة من جهود الفرنسيين الذين يبادرون - بسرعة فائقة وتحت وقع عقدة النقص لديهم حيال كلّ ما هو أمريكي - إلى نقل المعرفة المعاصِرة مِن لغتها الإنجليزية وغير الإنجليزية إلى اللّغة الفرنسيّة[2]». وبعد هذا، يفسِّر الكاتِبُ تشبّثَ المتمرِّسين في الإطار الفرنسي بالثقافة الفرنسيّة وانقطاعهم إلى لغتها مترجمين منها، ثمّ يوضّح كيف انفكّت المرجعيّة الفرنسيّة وانفطر عِقدُها على الرغم من ذلك التشبّث، وليس إلاّ لكونها لم تعد تثق بنفسها؛ فيزيد بالقول: « بل بوسعك أن تَجزِم في غير شطط بأنّ مورد اللّغة الفرنسيّة هو مورد متميِّز بحكم سبب ثالث خفي، ويتمثّل في ازدواج العُقد النفسية والحضاريّة لدى الفرنسيين: فهم يعتبِرون أنّ لغتهم هي حامِلة حضارة، وناقِلة رسالة إنسانيّة، ثمّ هي قناة تواصل فكري مرموق. كما أنّهم يعتبرون في الوقت نفسه أنّ فرنسا متخلِّفة عن موقِعها الطبيعي في مجال الثورة التكنولوجية: فليست لهم المواقع الأمامية لا في مجال التقنيات الفضائية، ولا العسكرية، ولا حتى الإلكترونية. ومِن هذا الرصد تراهم يبذلون أقصى الجهد في حلّ هذه المعادلة المتعسِّرة بالمبادرة السباقة إلى التهام كلّ عطاء فكري متميّز، مهما كانت اللّغة التي صيغ فيها ابتداء، وهكذا بوسع المثقف

1- محسن جاسم الموسوي، النظريّة والسنّة الغربيّة: مراجعة عربيّة، ضمن النظريّة والنّقد الثّقافي، ص47.

2- عبد السلام المسدّي، اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، ضمن كتاب العربيّ، ع.66، ج.02 (حوار المشارقة والمغاربة)، وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر 2006، (ص06 - 39)، ص18 - 19.

العربي ذي المرجعية الفرنسية أن يتسع أفق اطلاعه على منتجات الفكر الإنساني المكتوب باليابانية، وبالروسية، وبالألمانية، فضلاً عمّا ذكرنا مِن شأن المكتوب بالإنجليزية، وذلك مِن خلال جهود النقلة الفرنسيين أنفسهم[1]». وهناك مَن لم يقعد عن تفسير هذه الظاهِرة على أنّها سمة حضاريّة ثقافيّة ترجع إلى روح التسابق الذي يحدو الأمم المسئولة والمتسائلة عن مصيرها، إذ نجد في العدد ذاته مِن *كتاب العربي* الذي نُشِر فيه القول السابق، كاتباً جزائرياً وهو عبد الملك مرتاض، يقول مسخِّراً مسألة التسابق تسخيراً محكماً يستدعي التأمّل فيه: «الحقّ أنّ العلماء المغاربة حاولوا التّفوق في بعض المجالات التي قصّر فيها المشارقة، بعد مرحلة الاستيعاب والإعجاب معاً. ومِن ذلك تفرُّدهم بتأسيس مدرسة نحويّة ولغويّة لعلّ أهمّ رجالاتها أبو الحسن عليّ بن أحمد بن سيده المتوفّى عام 458 للهجرة [...] ومنهم أيضاً يحيى بن مُعْطِ بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزّواوي المتوفّى عام 628. وألفيّة ابن مُعْطِ هي أوّل منظومة مؤلّفة مِن ألف بيتٍ في النحو العربيّ نسج عليها ابن مالك فيما بعد، وهو مغربيّ آخر استقرّ بدمشق وتوفي بها. وكان ابن معطٍ آيةً في حفظ اللّغة العربيّة حتّى إنّ كتب التراجم تذكر أنّه كان يحفظ معجم الصحاح للجوهري عن ظهر قلب، وقد نظم كثيراً من الكتب لتيسير التعلّم على الناس[2]». فإذا تأمّل ناظِرٌ في نسبة أئمّة اللّغة العربيّة الأوائل الذين وضعوا قواعِدَها وضبطوا نحوَها وصرفَها، بدءاً من سيبويه، لعرف أنّ أغلبهم كانوا من غير الناطِقين بالعربيّة بالسليقة بل من الذين تعلّموها تعلّماً وأتقنوها بالجهد والمثابرة. ولا يعدم الباحِث في العصر الحديث من بين أبناء العربيّة غير المسلمين مَن أدّى لها خدمات جليلة وكان له فضلٌ كبيرٌ عليها من أمثال الأب أنستانس الكرملي والبستاني والأب لويس معلوف اليسوعي وأضرابهم. وهذا المنحى المنصبّ في تحديث الدّرس النحوي، ليس وقفاً على العربيّة، فكتاب النحو الفرنسي المعتمَد أكثر من غيره، وهو **Le bon usage** من تأليف بلجيكي موريس جروفيس (Maurice Grevisse). فإنّ الصورة التي آلت إليها المصطلحات أمضى وأشهد. ثمّة مَن يرى أنّ « الأمر يتعلّق في الواقع بطموح إعادة الاعتبار لنفوذ اللّغة العربيّة وتمكين الناس منها، من أجل استثمار ما تحمله من تراثٍ ثقافي وتاريخيٍّ بأكمله، واستغلال ما تتيحه العلوم والتقنيات الحديثة من الإمكانات، وتفعيل مسار التطوّر الحضاري[3]». غير أن بعض المثقّفين لا يتحرّجون من طرح الإشكالية بكلّ ما تحمله من أبعاد الصراع التي شكّلها الاستعمار فأسفرت عن منظّماتٍ حكوميّة على غرار الفرنكفونيّة التي يفرِّق عبد المالك مرتاض بينها وبين الفرنكفوفيلية كعامل محارب لتواجد العربيّة القطري

1- عبد السلام المسدّي، اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، ص19.

2- عبد الملك مرتاض، تأثير الثقافة المشرقيّة في المغرب العربيّ ودور المشارقة في نشر اللّغة العربيّة في الجزائر، ضمن كتاب العربيّ، (ص58 - 81)، ص66 - 67.

3 -Hendrickk Bernadette, La terminologie technique en langue arabe, Études orientales, n° 3, ALPHABETA, Paris, Printemps 1988, (p.14-18), p.14.

والعالمي[1]. ألم تَعُدّ جماعة مِن المصنِّفين تصنيف المثقَّفين في الجزائر إلى (متفرنسين فرانكفونيين ومعرَّبين) وفقَ معيار اللّغة بالدرجة الأولى ؟ وهو معيارٌ أصبح تليدًا لا يليق الاستمرارُ في الإخلاص له لأنّه ببساطة لا يعكس الحقيقة بجميع مظاهِرها، ويجب إعادة النظر فيه وفحصه من جديد على حدّ عبارة مصطفى حدّاب[2]. كما أنّ هناك مَن يرى في التبعيّة تبعيّتين: واحِدة للغرب وأخرى للتّراث. وهو ما يتجلّى من قول محمّد الكردي: « وفي مقابِل هذه المواقِف من التراث علينا أن نُقيِّم أيضاً مواقِفَنا من الثقافة الغربيّة بحيث لا نستبدِل بالتبعيّة العمياء للماضي تبعيّة عمياء أخرى للخارج [3]». ويترتّب عن فِعل المراجعة عملٌ يمسّ الجهازَ المصطلحي بأسره، ما يُدعى المصطلح الارتِباطي. ومن المعروف أنّ هذا الأخير يترك بصمات في اللّغة العربيّة بحمولته المصطلحيّة والدلاليّة الخاصّة والمتخصِّصة في اللّغة الفرنسيّة أو اللّغة الانجليزيّة أو غيرهما من اللغات الغربيّة التي استقى منها العالم العربي بعض عناصر نهضته. وهي لا تزال قيد التشكّل في اللّغة العربيّة.

2.2 صعوبات التوحيد المصطلحي:

لقد رأينا أعلاه أنّ قيد الصعوبات في مجال المصطلحيات جزءٌ مِن تعليميّتها، وكذلك يهمّ مواجهة تلك الصّعوبات كمرحلة طبيعيّة كثيرًا ما لا تخلو منها عمليّة البحث اللّساني[4]، وأنّه قبل الحلول والعلاج لا بدّ من البحث في تفسيرها . فهكذا ترجع صعوبات التّوحيد المصطلحي إلى جملة من عوامل هي:

- مَفهمة الواقع الجديد
- قلّة الكليات المشتركة
- شبه تعذّر النّسخ الدلالي

1.2.2 مَفهمة الواقع الجديد:

لقد وردت كلمة (مفهمة) عند أستاذنا حلام الجلالي وقد صخرها مصطلحاً نحسبه يعني بها ما يُقصَد به في الفرنسية من المفهمة (Conceptualisation)، ولم ترد

1- عبد المالك مرتاض، موقِع اللّغة والثقافة العربيّة في مُواجهة الفرنكفونيّة، مجلة العربيّ، ع.515، الكويت، 2001، (ص68 – 71).

2 -Mustapha Haddab, Types d'intellectuels en Algérie : problèmes de classification et de méthode, in Elites et questions identitaires, Coll. Réflexions, Ed. Casbah, Alger, 1997, (p.25-37), p.28.

3- محمّد الكردي، التّرجمة وحركة المثاقفة في العالَم العربي، مجلة فصول، ع.64، (ص306 – 319)، ص316.

4- أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص132.

مصحوبة بهذه الأخيرة ـ وهو ينتهج منهج عبد الرحمن الحاج صالح في تفادي الحرف اللاتيني إلاّ عند الضرورة القصوى ـ دونك هذا المقتبس: « يواجه اللسان العربي ـ وهو يستشرف القرن الواحد والعشرين ـ صعاباً لغوية؛ على مستويات المفهمة والتعريف، وتكاد تتمحور هذه الصعاب في قضايا المعجم، باعتباره ديواناً لأساسيات المعارف وأداة للتوصيل ومفتاحاً للمعلوماتية [1]». فعندما نقوم باستقراء المقدّمات التي يكتبها المترجِمون في سبيل تشخيص واقِع التّرجمة في العالَم العربي، وكذلك من أجل التنبيه إلى الصعوبات والتوقّع الذي يستتبع ذلك ـ ولاسيما في مجال اللّسانيات، نجد جملة ما يدور كلام المترجمين حوله هو صعوبة نقل الحديث والمستحدَث من المفاهيم من اللّغات الغربية إلى العربيّة. وهو ما أسماه منذر عياشي *التحدي المَعرفي*[2]. فيطفو بعدَه مشكِل اختلاف التسميات فتطرَح بذلك بل تُسقَط مسألة التوحيد المصطلحي كمقترَح ضروري من أجل التخلّص من تلك الآفات كلِّها. لكن ما لا يقف عنده أولئك اللّسانيون الكتاب والمترجمون هو كون المشكِل هو مفهومي قبل أن يكون تسمويّاً. من هنا قيام صعوبة مؤدّاها أنّ ما يواجهه المترجم هو المفهوم الذي يراه جديداً بالنسبة للثقافة العارفة التي يصدر منها في اللّغة العربيّة. فيصدر بذلك عن تصوّره الشّخصي للأشياء، وعن مستواه المعرفي، بل عن قدراته العقليّة والإدراكيّة والنفسيّة، وعن ميوله إن لم نقل مزاجه، وعن انتمائه الثقافي والإثني. لأنّ قضيّة المَفهمة متفاوِتة ما لم يطّلع الباحثون عن أعمال بعضهم الموثّقة وما لم يتم التّنسيق بين العلماء بفضل التواصل. إذن لا بدّ من البحث في الحلول على مستوى مَفهمة الواقع الجديد في اللّغة العربيّة وباللّغة العربيّة، وذلك بإنشاء جملة من علاقات بين وحدات لا يهمّ ما كان يدلّ بعضُها في السابِق. هذا لا يعني إلغاء هذا السابق بالجملة. من هنا نستطيع الخروج من النقاشات التي تدور حول (اللّغة/اللّسان) أو (اللّسان/اللّغة). لأنّ المترجم وكذا الدارِس اللّساني أرادا إعادة توظيف المصطلح القديم من دون ما أيِّ جردٍ من المفهوم القديم ثمّ إعادة تضمينه المفهوم الجديد وذلك بتسخير علاقاته بغيره من المصطلحات التي من شأنها أن تعكِس جزءاً مهمّاً من مفهومه. فالصعوبة تقوم في وجه مساعي التوحيد حينما يعمد كلُّ مترجِم إلى طريقته الخاصّة في المفهمة. ولهذا لا يفتأ كلُّ مشتغِل على المصطلحات اللّسانيّة ينقل المشكِل إلى قضيّة المَفهَمَة كما يتمثّل عند عز الدّين البوشيخي: « لنتذكّر ـ بالمناسبة ـ أنّ فردنان دوسوسير حينما أقدم على تحديد موضوع اللّسانيات ـ في إطار مشروعه الرّامي إلى بناء هذا العلم ـ انطلق من البحث عن

1- حلام الجيلالي، تقنيات التعريب في المعاجم العربية المعاصرة، دمشق: 1999، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص05.

2- مقدّمة منذر عياشي، ضمن القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص12.

الفروق القائمة بيم مفهوم اللّغة ومفهوم اللّسان ومفهوم الكلام. وأدّى به البحثُ إلى اعتبار اللّسان هو موضوع اللّسانيات الحق [1]»

2.2.2 قلّة الكليات المشتركة:

وإذا كان مشكِل المَفهمة يخصّ الأشخاص إلى حدٍّ ما، فإنّ قلّة الكليات المشتركة تتعلّق بالثقافات. وذلك يرجع إلى اختلاف طريقة التصوّر بين الثقافات. فعدم التطابق بين اللّغات ناجِم في جوهره من عدم التطابق في الكليات. « إنّ مفردات كلّ لُغة مِن اللّغات تُعطي صورةَ الوجود عِند أهلِ تلك اللّغة وكلّ واحِدة منها تدلّ على جِنسٍ أو نوعٍ أو صِنفٍ مِن أصناف الموجودات الماديّة أو المعنويّة. ذلِك أنّ كلّ كلِمة مِن الكلمات، في أيّ لُغةٍ مِن اللّغات، يدل تحتها أفرادٌ كثيرة كالشجرة والحِصان والنّهر والفرح والغضب، فتحت كلّ لفظٍ منها عددٌ لا يُحصى مِن الأفراد أو الحَوادِث جُمِعت كلُّها تحت عنوانٍ واحِد، وجُعِلت صِنفًا واحِدًا. ولذلك كانت مفرداتُ كلّ لغة مِن اللّغات ضربًا من التصنيف للموجودات [2]». وهذا مع العلم أنّ الكليات تظلّ عصية عن التعريف من منظور المصطلحيات التقليدية ومبادئها[3]. وتشمل وحدة الفهم هذه ما تتأسّس عليه أيضاً من الأسس الاجتماعيّة[4]. وقد ندّد أندري مارتيني بهذا الخلط وألحّ على ضرورة التمييز بين الأشياء وتسمياتها، وهو يعتمِد في ذلك نظرة دي سوسير المتعلقة باعتباطية الدليل اللغوي وينظر إليها من جانب آخر كثيرا ما طوره جورج مونان وهو يتحدث عن فضل اللّسانيات في الترجمة[5]. ومِن جهةٍ أخرى قد علمنا أن الدليل لا يتمّ إلا بوجود المدلول عليه، ثم أليس تقسيم القدماء اللفظ إلى مستعمل ومهمل أنصع دليل على أن استعمال الكلمة متوقف على توفر المدلول (المفهوم) الذي بدوره ينتزع المصداقية من تواجد الشيء المدلول عليه (المسمى) تواجدا واقعيا سواء في المحسوس أو المجرد (التصور) ؟ ويعكِس هذا التردّد في نقل كلّ شيء عن اللغة (الأجنبيّة) تخوّفاً على مصير اللّغة القوميّة والحال إنّ كما يقول بنفنيست: « ما يتغيّر في اللّغة، ما يمكن للنّاس أن يغيّروه، هي التّسميّات الّتي تتضاعف، ويستبدل بعضها بالبعض الآخر، لكن نظام اللّغة الأساسيّ لا يتغيّر أبدًا » (1974, p.94). هذا ما

1- عز الدّين البوشيخي، عن المصطلح والمفهوم وأشكال التّعالق بينهما، ص35.

2- محمّد المبارك، فِقه اللّغة وخصائصها، بيروت: 2005، دار الفِكر، ص307.

3 - R. temmerman, Terminology, Theory and Terminography in a Natural Language Processing Environment, Revue française de linguistique appliquée, vol. III-2, (p.29-46).

4 -William F. Mackey, Texte, contexte et culture, Revue TTR , vol.1, n°1, (p.11-20).

5- جورج مونان، اللّسانيات والتّرجمة، ص53 – 55.

تذهب إليه أيضًا الصّورة البيانيّة « اللّب الصّلب » « noyau dur » الّتي استعان بها هاجيج (Hagège, 1987, p.52). وليست اللّغة مجرّد تشكيل علاماتي لمقاطع صوتية، تكونت كنظام اصطلاحيٍّ توصَف به الأشياءُ مِن حولنا كما يحلو لذلك النّظام فحسب، إنّ كلّ لغة تعكسُ نظامًا داخليًّا لبنياتها، يتميّز بتركيب خاصّ ويُستمدّ من مصدرَيْن: تكوينها الذاتي بقواعدها، والواقع الذي تتعاطى معه بإفرازاته. فهي تضع صوَرًا منتظمة لهذا الواقِع بأدواتها وحجم لسانها، وتبنيه على طريقتها وفقًا لعبقريّتها؛ وهي بالتّالي تستقطب منه العناصر اللاّزمة الخاصّة بها[1]. ثمّ إنّ الوصف الذي يقع قسطٌ منه على حركاتنا وأفعالنا وأحاسيسنا لا يقع بحياد بارد، بل أكثر من ذلك لا تمثّل اللّغة تلك الأبجدية التي طاب للكنعانيين مثلاً أن يختزلوا بها الكتابة الهيروغليفية منذ أبعد العهود، كما أنّ كلماتها التي تتشكل منها الرموز الأبجدية التي نظنّها مجردة إلى حدٍّ ما، يستحيل أن يتمّ تفكيكها - مهما يكن نوعُه - خارج سياق منشئها ودلالتها، وإن حدث في ظروفٍ تعليميّة وترجميّة فيلاقي أصحابُه مشكلاتٍ ترتبط مباشرة بطبيعة هذا الواقِع اللّغويّ الذي نريد أن نفصح عنه. ونشير هنا إلى ما يقتضيه التخطيط التربويّ في المناهج المدرسيّة من ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافيّة اللّصيقة بكلّ لغةٍ (أجنبيّة) - بكلّ ما يحمله هذا التوصيف من معاني الغرابة واعتبار المسافات بين الثقافات- يُدرَج تعليمُها في المنظومة التربويّة، وكذلك إلى الصعوبة الكُبرى التي تحول دون التوفيق في الترجمة، والتي تُشتقّ منها صعوبات أخرى ترتبط بمدى تباعد المسافة بين اللّغات الناجم من جهتِه عن اختلاف بعضها عن بعض في طريقة تحليل (كلّ واحدة) للواقِع، وهو التحليل المرتبط بدوره بتنوّع الثقافات التي تجري في عروقها والتواريخ التي تفرض حتميّة أخرى لا يمكِن التغاضي عنها في العمل الترجميّ مهما كانت دواعيه ولا يليق إقصاؤها الخلفيّات التي لا مناص من الرجوع إليها في تمييز الأهداف التعليميّة المسطّرة كلّما أردنا تجهيزَ المحتويات وإعداد البرامج وتصنيف المفاهيم المتحكّمة في عمليّة تعليم لغة من اللّغات الأجنبيّة. واللّغة كما يرى علماء الدراسات الاثنولوجية اللّغوية أداة تستعير من الواقِع تصوّراتها؛ والعالَم الواقعيّ نفسه يتّمفصل حسب تصور مستعمليها وتفاوت نظراتهم إليه، وتتكون عبر استخدامها لشبكة تعبير يقوم على تصور خاص للعالم[2]. وتوجد تصوّرات مختلفة للعالم بقدر تواجد اللّغات وتنوّعها. فاللّغة تختزن تجربتنا مع العالم، تصوِّر كيف أدركناه، وكيف أوقعنا الأسماء على المسميات، وكيف صنفناها وبنينا الدلالات، وكيف ربطنا بين الدلالات في شبكات، وكيف ربطنا بين الشبكات الدلالية في أنساق من المفاهيم والتصورات. ولذلك تُعد لغة الأمّ جزءا من كيان الذات، ومكونا من أهم مكونات الهوية، لا يمكن تعويضها بغيرها من اللغات. وهذا قد تأمّل فيه جلُّ اللّسانيين، كلٌّ من الزاوية التي تعنيه، فما جعل

1- جيرار جهامي، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة، بيروت: دار المشرق، 1994، ص13.

2 - B. L. Whorf, Linguistique et anthropologie, p.132.

دي سوسير يقول باعتباطيّة اللّغة (الدليل اللّغويّ) هو خروجه على فكرة (اللّغة ـ القائمة بالكلمات) المشار بها إلى الأشياء[1]. وإن كانت الاعتباطيّة قد توصَف بالنسبيّة، غير أنّ نسبيّة الاعتباطيّة لا تنفي كليًّا الاعتباطيّة المطلقة فكلمة سبعة عشر تتألّف من سبعة وعشرة فالمدلول هو مجموع الكلمتين، ثمّ إنّ الكلمة المركّبة تبدو معلّلة بل هي كذلك، لكن كلمة سبعة منفصلة عن عشرة ليست معلّلة[2]. كما أدّى هذا بدي سوسير إلى القول بازدواجيّة الدليل اللّغويّ، أي لَه طرفان مُتلازمان هما (الدّال ⇔ المَدلول) اللّذان يدعو أحدُهما الآخَر. ويُعتبران مُصطلحيْن موضوعيْن لِلإفصاح عن ثُنائية تَقابُلية لها قيمتها المنهجيّة. وتعريفه باعتباره كيّانًا نفسيًّا ناتِج عن رغبة *دي سوسير* في تفادي الاعتِقاد السّائد مِن أنّ اللّغة قائمة مُشكّلة مِن أسماء يُقابَل بِها عددٌ مُماثِلٌ مِن الأشياء. وهو تصوُّرٌ خاطئٌ[3] يعكِس بساطةً في التّطرُّق إلى الدّرس اللّساني يَنبغي تجاوُزُها. وتحمِل هذه الازدواجيّة في مضانها تفسيرًا لِعمليّة الكلام في حدّ ذاتها « ثُمّ إنّ اللّغة وإن كانت مُهمّتُها الرّئيسيّة هي التّبليغُ فإنّ لَها عملاً آخر كأنّه تابِعٌ ومُلازِمٌ لِلتّبليغ وذلِك هو تحليلُها لِلواقِع الّذي يظهر ويتحقّق بِظهورها وتحقّقها لأنّ الكلام الّذي هو فِعل المُتكلّم أي المُبلِّغ إنّما هو تقطيعٌ يَقع على حقيقتيْن مُختلِفتيْن في وقتٍ واحِد وهما الصّوت الّذي يُرسِله المُتكلّم والمَعاني (ما حصل لَه مِن المَعلومات الاختِباريّة) الّتي يُريد إبلاغَها إلى السّامِع[4]». فهذا أندري مارتيني يستبصر منها ويجعلها في مستهلّ *مبادئه في اللّسانيات العامّة*. كما يورِد جورج مونان كلامًا في هذا السياق - وإن كان في مضمار مناقشته لموضوع الصعوبات التي تحول دون سهولة عمليّة الترجمة - يقول فيه: « في الواقِع ليست اللّغات عبارة عن قائمة من الكلمات تطابق الواقِعَ نفسها دائمًا والمعطيات المسبقة [...] وتصيغ اللّسانياتُ هذه الملاحظة بقولها إنّ اللّغات ليست نُقولاً حرفيّة عالميّة لواقِع عالميٍّ، ولكن كلّ لغة تطابق مجوعةً خاصّةً لمعطيات التجربة الإنسانيّة - فكلّ لغةٍ تحلّل التجربة غير اللّغويّة بطريقتها الخاصّة، حيث تقول الإنجليزيّة to rum out فإنّ الفرنسيّة تقول sortir en courant؛ وهذا ربّما هو الشيء نفسه. ولكنّه نظرة (بصورة اعتباطيّة) لطريقة أخرى،

---

1 - Françoise Gadet, Saussure : Une science de la langue, Ed. PUF, Paris, 1987, p.33-34.

2 - Ibid., p.43.

3- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص109 - 110. وكذلك: André Martinet ,Eléments de linguistique générale, 4e éd. Armand Colin, Paris, 1996, p.10-11. و: جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص55.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، ص33.

حيث تقول الفرنسيّة prendre un bain، فإنّ الإيطالية تقول fare il bagno؛ قارِن كذلك naturellement ، of course الخ[1]».

3.2.2 شبه تعذّر التسخ الدلالي:

لم نصغ هذا العامل في الحقيقة إلاّ على إثر ما لاحظناه بالمعاينة من المغالاة في تحرّي النسخ الصوري لدى الباحثين في اللّسانيات على المستوى العربي. والحال « إنّ تسميّة الأشياء والمفاهيم تتماشى حتماً مع اختراعاتها. يبدو هذا القولُ من المسلّمات لولا المعطيات الأساسيّة التي تتستّر وراءه. منها، مثلاً، أنّ عمليّة التمثّل خاصية فكريّة يتمّ تجسيدُها عن طريق التسمية[2]». كما أنّ جلّ الألفاظ المتواترة في الثروة اللغوية تدخل، قبل تعيينها لحقول مفهوميّة ذات دلالات اصطلاحية خاصة، في مرحلتين: مرحلة التعبير الوضعي الذي يتميّز بالسكون، ومرحلة التعبير المجازي المتحرك. وتشكل المرحلة الأولى صورة البحث عن استقرار المعنى، بينما تشكل المرحلة الثانية صورة الحركة والاستعارة والانتقال الدلالي؛ حيث يصير الناس إلى النسخ والتجوّز في العبارة؛ فيعبرون عن المعنى بغير اسمه الذي جُعل له في مرحلة الوضع، متلمسين أي تعلّق دلالي بين المرحلتين ـ الوضعية والمجازية ـ ولو كان يسيرًا، فتحدث الاستعارات والمجازات[3] وتدخل الألفاظ بذلك في حالة الالتباس والغموض والتشويش، وتوسّع الدلالة وتضيّقها[4] إلى أن يستقر بعضها مرة ثانية بدخولها من الحقل المجازي في مرحلة التحديد العلمي للمدلول الاصطلاحي[5]. غير أن بعض العلوم تبحث عن مصطلحاتها داخل الجذر اللغوي واشتقاقاته التأثيليّة في مرحلة التّعبير الوضعي السكوني[6]. لقد رأينا أعلاه أنّ رومان ياكوبسون قد قسّم الترجمة إلى ثلاثة أنواع عكف على دراستها نظريّاً وتطبيقيّاً، فأورد Reformulation بجانب الترجمة بين اللّغات التي لطالما ترسّخت في ذهن مَن يعرف ولو قليلاً عن شؤون الترجمة. ويأتي هذا النوع الذي عدّه ياكوبسون الأوّل ضمن الثلاثة، على شكل تعريفات ومرادفات وشروح ولغة واصِفة وقد تبلغ حدّ التعليق. ويحدث أن يتداخل النوعان الأوّلان؛ إذ لا يكتفي المترجِم بالانتقال من لغة إلى أخرى، بل يعتبر علاقات الوحدة المراد ترجمتُها بغيرها من الوحدات داخل اللّغة المصدر، كما يعتبر تلك العلاقات التي تربِط الوحدة المراد ترجمتُها بغيرها من الوحدات داخل اللّغة الهدف، ويفسِّر

1- جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص54 ـ 55

2- الحاج بن مومن، استنساخ مصطلحي داخِل لغات التخصّص: المعلوميات نموذجاً، ص29.

3- أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت: (د. ت)، دار الشروق، ص141.

4- يُنظَر حول قوانين التطور الدلالي: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط2، القاهرة: 1963.

5- عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، ص45.

6- محمد غاليم، التّوليد الدّلاليّ: في البلاغة والمعجم، ص22

منظِّرو الترجمة هذه الظاهِرة بأنّه قلّما تحمل وحدات اللّغة المصدر ووحدات اللّغة الهدف نفس الدلالات ونفس الإيحاءات: ما ينفي وجود مقابلات مصطلحيّة مطلقة. غير أنّ تلك الوحدات التي يراد أن تدلّ على ذات الدلالة ـ ما دام المترجم يعوِّل عليها في عمله الترجمي ـ يمكن لها أن تعمل في ذات المقامات والسياقات[1] ، فإذا كان الأمرُ كذلك، يمكن إدراج *المعالجات المصطلحيّة* ضمن هذين النوعين. في الحقيقة يمكِن التعبير عن هذا العامِل الذي يصعب معه التوحيد المُصطلحي إن لم نقل يتعذّر، بهذه الجملة الشارِحة *عدم مراعاة تطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر*. ويتّصِل ذلك أيضاً بعدم التنبّؤ لتطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر المواكِب لتطوّر مجاله الدّلالي في ذات اللّغة. وتدلّ لفظة *دلاليّة* هنا على ما تدلّ عليه اللّفظة الفرنسيّة (Sémantisme). هذا، مع العِلم أنّ بعض الدّارسين جعلوها كمقابِل لمصطلح (Sémantique)؛ والحال إنّ المصطلح الشائع كمقابل لهذا الأخير هو *علم الدلالة*. وقد استعمل عبد الرحمن الحاج صالح *دلاليّة* كمقابِل لمصطلح (Sémantique). وقد أثرنا هذا المشكِل الحادِث في ترجمة المصطلحات، وهو عدم التنبّؤ لتطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر، كعامِلٍ يحول دون تحقّق التّوحيد المصطلحي المنشود.

4.1.2 اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب:

لقد رأينا أعلاه أنّ اللّسانيات المَعنية باللّغة العربيّة قد وقعت تحت رحمة جهود إضافية يفرضها واقعُ التّرجمة من اللّغات الغربيّة. إنّ هذا الواقع قد فرض واقِعاً آخر وهو اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب وليس تنوّعه. بل إنّ ذلك عمل على تشتيت الجهود. وعلى الرّغم مِن ذلك فلا يزال يرى بعضُ اللّسانيين أنّه « ينبغي أن يُنطلق من أكثر مِن لغة واحِدة لضبط المفاهيم المشتركة بين الأمم ويتحفّظ أشدّ التحفّظ في نقل المفاهيم الخاصّة بأمّة واحِدة وذلك لتفادي التبعيّة الثقافيّة التي قد تشوّه شخصيّتنا العربيّة[2]». فالدّاعي إلى الأخذ عن أكثر من ثقافة واحِدة هو اتّقاء التبعيّة الثقافيّة. وتنشأ عن هذا الاختلاف الراجِع إلى امتداد رقعة العالم العربي، صعوبةٌ أخرى وهي صعوبة التّنسيق بين الباحثين. لكن لم نخصِّص لها مطلباً ضمن قائمة الصعوبات بل جعلنا لها مطلباً ضمن شروط التّوحيد المصطلحي ذلك لأنّ أولئك الباحثين غير مَعذورين عند تقصيرهم في مهمّة التواصل فيما بينهم وخلق شبكات التواصل والتنسيق فيما بينهم من الجمعيات اللّسانيّة وعقد الملتقيات.

---

[1] - John C. Catford, A Linguistic Theory of Translation : an Essay in Applied Linguistics, 2e éd. Oxford University Press, London, 1967, p.49.

2- يُنظَر ما ورد لتفسير هذا التنبيه تفسيراً علمياً: عبد الرحمن الحاج صالح، اللّغة العربيّة والبحث العِلمي المُعاصِر، ص15 – 16.

2.2 شروط التوحيد المصطلحي:

إنّ العمل في مجال التوقّع يقتضي مراعاة الشروط التي ينبغي أن تتوفّر في الموضوع الذي يتعلّق به ذلك التوقّع والتي يرتبط بها ارتباطاً وثيقاً. والتوحيد المصطلحي الذي كما رأينا يتغنّى به كثيرٌ من الباحِثين لا يتحقّق إلاّ بتحقّق شرطين أساسيّين هما: التّوثيق والتّنسيق.

1.2.2 التوثيق المصطلحي:

كما أفدنا أعلاه ضِمن هذا المبحث نفسه، فإنّ التوثيق من أهمّ شروط التّوحيد المصطلحي[1]. بل هناك مَن يسلّم زمامَ الأمور لبناء الأرشيف الذي يبدو أنّه لا يغفل عن شارِدة ولا وارِدة إلاّ وسجّلها ريثما يتمّ التوحيد المنصوص عليه[2]. وكذلك فإنّ علي القاسمي يرى أنّ عمليّة توحيد المُصطلحات في الوطن العربيّ وإشاعتها تَقتضي الأخذَ بتَوثيق المُصطلحات العِلميّة في التُّراث العربيّ لِتَكونَ الخطوة الأولى في سبيل إيجاد نظريّة عامّة لِلمُصطلح العربيّ، ولِلقضاء على مُشكِلات صنعه والحوائل الّتي تَمنع تَوحيدَه[3]. وهذا ما يزكّيه عبد الرحمن الحاج صالح من جهته إذ يعجب مِن حصول سكوت عن الذخيرة الجامعة للمدوّنة العربيّة الشاملة، فيقول: « ثمّ لا نفهم أيضاً أن يحصل سكوتٌ عن المدوّنة التي يجب أن تجمع وتُحوسَب مع كثرة ما يجري مِن الكلام عن المعجم التاريخي فهل يمكن أن نتصوّر كيف يتمّ اكتشاف ما أصاب المئات مِن الألفاظ مِن التحوّل في مدلولاتها وما اختفى من ذلك وما ولد منها في عصر معيّن وفي كتابٍ معيّن إلاّ بالرجوع إلى مدوّنة كبيرة جدّاً ؟. تمكن الباحث من الحصول على كلّ السياقات التي ترد فيها لفظة مِن الألفاظ في ميدان معيّن. ويؤلف على هذا الأساس ما يسمى الآن بملف الكلمة فيه هذه السياقات الخاصة بها في شتى الميادين والعصور [4]». وللحوسبة فضلٌ في تسهيل أمر الإحصاء والتوثيق. هذا ما يتأكّد من قول محمد الديداوي الآتي: « وفي حين يلزم إحصاء كل ما وضع من مصطلحات ولمّ شتاتها، وهذا ما تسهّله الحوسبة في أيامنا هذه ولله الحمد، فإنه لابد من التوثيق الحسن باحتواء وتوفر المصادر والمراجع والوثائق، ومنها كافة المعاجم المتاحة في السوق وفي المكتبة

1-Louise Larivière, Vers un produit unifié en terminologie et en documentation : le thésaurus terminologique, Meta, vol. 34, n° 3, (p.457-467).

2 -P. Gilbert, Les archives du français contemporain, Revue Langue française, n° 02, (p.56-72).

3- علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، ص121.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، مساهمة المجامع اللّغويّة العربيّة في ترقيّة اللّغة العربيّة وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، ص25 – 26.

العربية، كما ينبغي إتباع منهجية صحيحة في وضع المصطلح وتعريبه وترجمته[1] ». ونظراً لكون البنك المصطلحي يُنشأ عادةً انطلاقاً مِن مدوّنة نصيّة واسِعة، فهو يمثّل مصدراً موثوقاً فيه ينهل منه المعجمي المنعزِل. وهو إذا انطلق في العمل لا يمكن التراجُع عنه. رشّح البنك المصطلحي إلى تبوّأ هذه المكانة المتميِّزة مجموعةٌ مِن العوامِل، نذكر منها: المرونة، وتحيين المحتوى، والاعتداد بالصورة والصوت، وقابليّة تسخيره والاستِئناس به على المستوى العالمي، والموضوعيّة التي تعود إلى المعطيات باعتبارها مضمونة مِن قبل فرقة من المصطلحيِّين. فحسب خوان ساجر فإنّ البنوك المصطلحيّة سواء المسيَّرة منها مِقبل مؤسّسات الدّولة أم من طرف المقاولات الخاصّة تملك الكثير مِن الحظوظ لكي تُصيَّر إلى جهازٍ يستعين به حلفاء التقييس المصطلحي، فهي في حدّ ذاتها معيار افتراضي[2]. ولهذا فلا يمكن تصوّر إنجاز موسوعة ما مِن دون تسخير جميع الأدوات الكفيلة بتقديم الموضوع (الشيء) كما يتجسّد في الواقع، من الصور والبيانات والجداول والخرائط بل والأصوات. وكلّها أدوات مِن شأنها أن تتجاوز مجرد وصف المفهوم وصفاً لغويّاً أي بالكلمات ولو كانت مصطلحات. وقد استحدِثت وسائل سمعيّة بصريّة يُتناول فيها المفهوم لا بالطريقة الخطيّة اللّغويّة (Linéaire) فحسب - أي كما هو الوضع في اللّغة عادةً - بل بتسخير أبعاد دالّة أخرى مِن شأنها أن تُظهِر الشيء وتشهِره كما هو عليه[3]. فإذا كان التوثيق قد ارتقى إلى هذا الشكل من التقدّم وبلغ هذه الدرجة من التخصيص، فما على أنصار التوحيد المصطلحي إلاّ أن يمرِّنوا من يقود على هذه الطريق المعبَّدة - وذلك على الرغم مما تجاوزناه أعلاه من تعذّر النسخ الدلالي -.

2.2.2 التنسيق المصطلحي:

إنّ التّوثيق لا يكفي لوحده إذا لم يُستتبَع بتنسيقٍ في العمل المصطلحي بحيث يعرف كلُّ العامِلين في ميدان التّوثيق المصطلحي ما جرى ويجري في أكثر مِن جهة واحِدة مِن إعداد العدّة المصطلحيّة. وليس أفضل لذلك مِن إنجاز ما يدعى *جِذاذات متعدّدة الوظائف* (fiche multifonctionnelle) كما يرمي بيار لوراه إلى تحقيقها من خلال ما أسماه (Bases de données terminologiques multifonctionnelles) وهو يضع في الحسبان ثلاثة أهدافٍ لها، وهي: التّوثيق والتّرجمة والتّوحيد[4]. ومِن هنا أخذت ماريا تريزا كابري في سياق حديثها عن ضرورة تنظيم العمل المصطلحي عن ثلاث أولويات لابدَّ أن تضطلع بها المصطلحيات

1- محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوسَبته، ص154.

2 -J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, p.116.

3 -Raymond Pepermans, Une base de données multimédia : le dictionnaire descriptif et visuel de Parcs Canada, Terminologies nouvelles n° 15b, (p.121-124), p.122.

4 - P. Lerat,Terminologie et sémantique descriptive, p.28.

أهدافٍ لها، وهي: التّوثيق والتّرجمة والتّوحيد[1]. ومِن هنا أخذت ماريا تريزا كابري في سياق حديثها عن ضرورة تنظيم العمل المصطلحي عن ثلاث أولويات لابدَّ أن تضطلع بها المصطلحيات بوصفها مادّة وممارسة على السواء، تتمثّل في: « أ ـ ضرورة التنسيق الداخلي والمتبادَل بين الأخصائيين المشتغِلين داخل ذات الاختصاص سواء استعملوا نفس اللّغة أم لغاتٍ مختلِفة، ب ـ ضرورة التّركيز أساساً على الأخصّائي لأنّه أحوج النّاس إلى الوعي بخطورة المصطلح، ج ـ ضرورة نقل المفاهيم بعيداً عن كلّ إبهامٍ بدل الاهتمام بمستوى التعبير في لغة الأمّ [2]». فهكذا نستنتج من هذا المقتبَس أنّ صاحبته تَرى أنّه لا وجودَ لشيءٍ اسمُه المفهوم خارجَ مجال استعماله وبدون مَن يتعلّق به مِن الأخصّائيين المستعمِلين. وأنّه على الأخصّائي أن ييسّر سبل المعرفة أمام الجمهور المتلقّي للمفاهيم التي يُبدِع فيها ويُطوّرها بفضل تكوينه وأهمّ من ذلك كلّه عليهم أن يُنسّقوا في أعمالهم.

3.2 أهداف التوحيد المصطلحي:

لابدّ أن يكون للتّوحيد المصطلحي أهدافٌ محدَّدة وواضِحة، ولو من باب تحفيز المتعامِلين به مِن اللّسانيّين ومن غيرِهم إلى تحرِّيه والعمل بمقتضاه. ثمّ إنّه قد لا يفيد المنحى التّوحيدي لا البحث اللّساني كأداة (مقدّسة) ولا الدّرس المصطلحي كموضوع دراسة (تجاري) إذا كان صعبَ المنال أو لم يعد ممكناً. ولا ينبغي الدعوة إلى الكفّ عنه كما لا يستقيم الإلحاح عليه. فإذا كان الأمرُ كذلك فما على المصطلحي إلاّ أن يعود إلى الواقع فيدرسه ثمّ يساعِد اللّساني على إيجاد الحلول في مواطِن أخَر. لأنّ استهداف القضاء على التدفّق المصطلحي إلى درجة الهوس كما رأينا أعلاه مع أقطاب التأصيل هو جزءٌ من العوامل التي تؤدّي إلى استئصال المفهوم الذي تعدّدت مِن أجله المصطلحات المرغوب في توحيدها. وكذلك لا يستقيم التهاون في شأن الاختلاف لأنّ ذلك يؤدّي إلى تمييع العلم فتضييعه. وقد اكتفينا مِن تلك الأهداف بما يدنو من هذا الطّرح، وكلّها مبنيّة حول مفردات التّواصل والعِلم والتّعليم، وهي الآتية:

- تيسير التواصل
- صون العلم
- تكريس التعليم

1.3.2 تيسير التواصل:

إنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة مِن تحقيق التّوحيد المصطلحي هو حلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل وبلوغ وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني[3]. كما أنّ خلق

---

[1] - P. Lerat,Terminologie et sémantique descriptive, p.28.

2 -M.-T. Cabré, Terminologie ou terminologies ?, p.56.

3- محمّد علي الزركان، الجُهود اللّغويّة في المُصطلح العِلميّ الحديث، ص38..

روابط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد، أو الفكرة الواحِدة، ويؤمِّن توصيل المفاهيم أيضاً. وخيرُ ما يتكفل بذلك اللّفظُ الذي يُعقَد حوله الاتّفاق: ما يعني التّوحيد في هذا السياق. فتكون ثمّة شبكة مصطلحيّة موازية لشبكةٍ أخرى تستوي على العالم الخارجي أو الفكري أو غيرهما. إنّ أوّل مبدأ تعتمده عمليّة التشبيك هذه، هو أنّ ترتيب ما تحيل عليه المصطلحات لا يسلك دائماً سبيل الخطيّة، لأنّ تقدّم الأفكار في حدِّ ذاته لا يستسلِم لهذه الأخيرة. قد يخضع لتراتبيّة يُتيحها تكوين المصطلح ذاته. ولكن لا يمكن أن يتحقّق وضعُ المصطلحات في شبكاتٍ تواصليّة إلاّ إذا سبقتها دراساتٌ وصفيّة يُتعرَّف من خلالها على القواعِد اللّغويّة التي تتحكّم في نظامها من ناحية تواجدها اللّغوي، وعلى تواجدها الأنطولوجي من جهة أخرى. لهذا لا يتوقّف الأمرُ عند دومنيك مانقينو على المَلَكة التواصليّة بهالتِها الباهرة، حيث يُقلِّب المَسألة، فيضع مُقدّماتٍ حيث يذكر المَلَكة اللّغويّة (التحكّم في اللّغة المَعنيّة) وكذا المَلَكة المَوسوعيّة (الثقافة العارِفة: المَعرِفة حولَ العالَم)[1] . كما وجدنا بيار بورديو « يدعو علم الاجتماع إلى الاهتمام بتحليل الوقائع التي جرى سابقا تسميتها وتصنيفها، والتي تحمل أسماء عَلَم وأسماء عامة، وعناوين وإشارات، وأحرفًا أولى (للدلالة على مقامات أصحابها). وهو في كتابه الأخير (ماذا يريد المتكلّم أن يعني ؟)[2] يسعى إلى تحليل الأوضاع الاجتماعية، وممثلي الجماعات عبر الصيغ اللّغوية التي يتعاطونها، إنّه لا يجد في التسمية حلاً لمشكلة المسمّى إن لم ترتبط بالظروف الاجتماعية التي أوحت بها. فهو على عكس البنيويين والنصيّين لا يجد البنية قادرة على تبرير مدلولها، إن لم يتمّ تأويلها على ضوء السياق الاجتماعي الذي يستخدمها " فاللّغة تسمّي العالم بحسب العلاقات والبنى الاجتماعية وتعطيه البعد الكينوني الذي تتضمّنه قدرات اللّغة الترميزيّة ". ويبدو العرب الذين أعطوا للّغة شأوها الأبعد، أنّهم لم يستخدموا طاقاتها الترميزية للتعبير عن علاقاتهم بالعالم من حولهم، ولكن طوروها من أجل تغيير العالم ذاته[3]». ولا يمكن ألاّ نتحدّث عن معضِلة مصطلحيّة، هي بالفعل معضلة تعرقل دخول الفرد أحادي اللّغة إلى المعرفة والتزوّد ممّا يجري في عالمها من الزيادات والتحسينات والإضافات، ذلك إذا أساء المصطلح في نقلها وأخفق في التمكين لها؛ والمعضلة نفسها لا تتسامح مع مزدوج اللّغة أو متعدّدها وأحيانًا يكون أكثر هشاشةً وأشدّ عرضةً لسوء الفهم وصعوبات التفاهم، ويرجع السبب إلى كونه أخذ العلم بلغة تكاد مصطلحاتها تستقرّ ثمّ تعالج المفاهيم بمصطلحات في لغة أخرى مما يضطرّه الأمر إلى تفعيل الازدواجيّة اللّغويّة وهذا

1 - Dominique Maingueneau, Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998, p.27.

2 -Pierre Bourdieu, Ce que parler veut dire, Ed. Fayard, Paris, p.97-149.

3- مطاع صفدي، استراتيجية التسمية والانبناء للمجهول والانبناء للمغيوب، الفكر العربي المعاصر، ع.69، ص04.

لأمرٌ مكلِّف لا يقوى عليه الفكر ولا تتضح الرؤية دائمًا بل قد يؤدّي إلى نوع من الانفصام، وقد عالجت الترجمة هذا الموقف، في ظروف. ومن هنا يحاول بعضهم ترجيح كفّة التوحيد على التنوّع مِن أجل ضمان التواصل المعرفي والمهني والتعليمي. لكن هذا قد يكون على حساب تطور اللغة التي ينخر كيانها العجز الدلالي أو الفقر الدلالي[1]. وأحياناً تسود هناك علاقة تناوبيّة واستبداليّة بين المصطلح والتعريف وذلك نظراً - حسب ساجر - مِن جهة إلى دقّة التعريف، وفي التواصل المتخصِّص تعتَبر المصطلحات كطوابع من شأنها أن تعوِّض التعريفات[2]. وهو ما من شأنه تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين العرب ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال ، وهو ما من شأنه تقليص الفوارق والاختلاف.

2.3.2 صون العلم:

إنّ المصطلح أداة التعامل مع المعرفة والتواصل في مجتمع المعلومات. يتزايد المصطلح الجديد في اللغة تزايداً هائلاً في مجتمع المعلومات. للكتابة دورٌ حاسِمٌ في تحقيق التّوحيد المصطلحي وبالتّالي في صون العلم مِن المعضلات التي تتهدّد بقاءه. لكن لذلك حدود ينبغي السهر دون تجاوزها. فالعربيّة المشتركة التي ترسّخت عندها التقاليد الكِتابيّة أقصت شيئاً ما الفئات الشعبيّة من التوزيع غير العادِل للرأسمال اللّغوي (الرصيد) على حدّ تعبير بيار بورديو عن اللغة الفرنسيّة في منزعها الكتابي[3]. مِن هنا ما ما يعمد إليه بعضُ من الباحِثين من التّفريق بين الفرنسيّة الشعبيّة والفرنسيّة المضافة إلى الكتابة أو المنعوتة بها على غرار (Raymond Queneau) حينما يقابِل بين (Français populaire) و(Français livresque) نسبةً إلى الكتاب. إنّ إدراك الإنسان للعالم وتفكيره فيما حوله يتمّ عبر اللّغة[4]. لكن لا يمكن لهذه الأخير أن تتطوّر إذا عجزت العقول عن التفكير وأصبح حتى الأديب لا يُبدِع في اللغة التي يكتب بها. ذلك أنّه مِن المعروف أنّ الأديب ينمي ويطور مفردات اللغة وصيغها ويسير بها قدماً إلى مختلف العوالم متّخذاً في ذلك جميع وسائل أو طرائف النمو الممكنة، ولكنه في الوقت نفسه لا

1-Klaus Heger, L'analyse sémantique du signe linguistique, Langue française, n° 04, (p.44-66).

2 -Juan carlos Sager, A practical course in terminology processing, p.109.

3 -P. Bourdieu, Ce que parler veut dire : l'économie des échanges linguistiques, p.42-46.

4- محمد فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، بيروت: 1985، دار النهضة العربية، ص57.

يدعها تستعبده أو تحكمه بقيوده وتفرض عليه نطاقاً محدداً بل يسعى لأن يخضعها لسلطانه العقلي والوجداني[1].

3.3.2 تكريس التعليم:

إن التوجّه نحو التعليم عالمياً وعربياً وما يرافقه من تغيرات في كافة النشاطات الإنسانية أدّى إلى تعاظم دور التوحيد المصطلحي. هذا بالذات ما أحوج المدرسة إلى توحيد الاستعمال اللّغوي وتنميط التأديات اللهجيّة. وهو ما أصبح فكرةً تفسِّر حرص الكثير مِن الأولياء على إرسالِ أبنائهم إلى مقاعِد الدّراسة وتسجيلهم في الأقسام النموذجية وفي فروع أدبيّة أو علميّة لمزاولة تعلّم نموذج لغويّ ما، وهو نموذجٌ مِن الأجدر أن يُستوعَب لكونه يُعدّ الحيّزَ الأوّليّ الذي لابدّ أن يتحرّك فيه المتعلّمون ويتفاعلون عن طريقه. وهذا الدور قد أدّته المدرسة، والتاريخ يشهد لها بالفضل في هذا الشأن، بل إنّ هذا يعدُّ السمة التي يقوم عليها أيّ منهاج تعليميٍّ رغم ما ينطوي عليه من تعدّد مواده وتنوّعها، فالحصّة الوفيرة منه جُعلت لحسابِ اللّغة، وذلك لرفع مستوى التلاميذ اللّغويّ. ولا تزال المدرسة تقدِّم في هذا الصدد خياراتٍ مختلِفة، لكنّها خيارات لا تعدو أن تكون مكرَّسة في سبيل التوحيد اللّغويّ مع الإقرار بالتنوّع. ونذكِّر أنّه لمّا كانت اللّغة الطبيعيّة - التي ينكبّ ذلك المنهاج على تقديمها للمتعلِّم في مادّة تعليميّة داخل الأقسام المدرسيّة (النّموذجيّة) - في حاجة إلى نوع آخر من اللّغة هي اللّغة الواصِفة، تطلّب الأمر إعداد هذه الأخيرة التي رأينا أعلاه أنّها تطغى عليها التعدّديّة المصطلحيّة. وهو ما يقضي بمراجعتها دوماً من حيث إخضاعها أساساً لهمّ التّوحيد المصطلحي الضروري: وذلك ضماناً لاستِقرارها. وممّا يساعِد على هذا الاستقرار التّعليمُ بوصفه عاملاً مِن عوامل التنميط الذي يمسّ المفاهيم كما التسميات. لذلك تُعهَد للمدارس مهمّة إدماج المفاهيم اللّسانيّة إلى جانب تلك التي تكون قد سارت عليها على إثر التقاليد التي يكون علم النحو قد رسّخها.

خاتمة

وفي خلاصة هذا المقال، نشير إلى أنّه ينبغي أن يُوجَّه المسار التراكمي الذي قطعته اللسانيات في العالم العربي ولاسيما في مجال وضع المصطلح، بحيث يتيح إمكانية صياغة مشاريع بحث علمية تستهدف معالجة مجموعة من القضايا التي أصبح تناولها أمراً ممكناً ضمن مقاربة تشعّب التخصصات التي أفادت فيها المصطلحياتُ كثيراً نظراً لطابعها التعدّدي وبموجب مقامها النّقدي كما رأينا في الباب الثالث. وذلك مثل إشكالية

1- إبراهيم أنيس، مِن أسرار اللغة، ط.6، القاهرة: 1978، مكتبة الأنجلو المصرية، ولاسيما: طرائق نمو اللغة، ص08 - 131.